

# مُتَلَمِّتاً

رونالد بارنيت

بدايات

لقد احتدم الجدل حول العلاقة بين التدريس والبحث حتى كَلَّ ومَلَّ كل من دخل فيه وصار، المتناظرون لا يلتفتون إلى أطروحات بعضهم البعض وأصبح كل واحد يتحدث بمنأى عن الآخر. فمنهم من يقول بضرورة وجود علاقة وثيقة إيجابية بين التعليم والبحث، وآخر يقول: إن التعليم والبحث يمثلان نشاطين منفصلين إلى حد بعيد - بل إنهما بالمنطق نوعان مختلفان من الأنشطة - ويدعى كذلك (وكأن هذه الإضافة من مقتضيات هذا الطرح) غياب الدليل التجريبي الذي يؤيد القول بوجود «علاقة وثيقة وإيجابية». وسط كل هذا تختلط الحقائق والقيم والآمال اختلاطاً يستعصي على التمييز. ولا يكاد يلاحظ أن أطراف الجدل لا يخاطب بعضهم بعضاً؛ وكل منهم يتحدث من مواقع متباينة القيم.

وبطبيعة الحال، هناك أصوات تتميز بتحديد أكبر، ولكن التفاصيل التي تشد الانتباه هي اختلافات على الفكرة القائلة بأن «الأمر كله يتوقف علي» (\*)؛ فطرف يقول: إن الأمر كله يتوقف على الموضوع، وطرف آخر، أكثر تصلباً، يرى الأمر متوقفاً على نوع المؤسسة التي نقصدها، في حين يرى آخرون أن الأمر كله يتوقف على مستوى الدراسة. وحتى في النقاط المحددة نواجه صعوبات، إذ غالباً ما يوجد اختلاف في الرأي حول العلاقات القائمة بين التدريس والبحث، أو حتى على مجرد وجود مثل هذه العلاقات. فهل تدعم إستراتيجية البحث في مؤسسة ما حقاً إستراتيجية التعلم والتدريس فيها؟ فثمة اختلافات في الرأي حتى بين أعضاء فريق الإدارة المخضرم في هذا الموضوع.

---

(\*) أي رد كل شيء إلى عامل واحد محوري. (المعرب).

ولا شك في أننا نستطيع جزئياً تفسير اختلافات الرأي من خلال فهم اختلاف مصالح العمل المرتبطة بالمجال السياسي، أو نواب رئيس الجامعة، أو أتباع نواب رؤساء الجامعات. ويمكن التسامح مع الأكاديميين ذوي التوجه البحثي، وموظفي الهيئة الأكاديمية. إذا قدموا لنا آراء متوازنة، وإن مال منظورهم أو حكمهم إلى هذا الاتجاه أو ذاك. ولكن انحياز كثير من الآراء المطروحة يكون من تبعاته إهمال فرص لاكتشاف علاقات جديدة بين التدريس والبحث وما يتصل بهما.

وحتى مصطلح «العلاقات»، مهما كان عام الدلالة، فإنه يأتي «بافتراضاته المسبقة». فغالباً ما يدعونا متبني هذا المصطلح إلى تصور فرد واحد وتدريسه، أما القضية الرئيسية التي تجدر مناقشتها فهي مدى اعتماد تدريس الفرد على البحث الذي يقوم به ويعتبر هذا النموذج أساسياً. ومن المؤكد أن هناك علاقات أخرى، ولكنها أقل وضوحاً؛ فعلى سبيل المثال: هل يستند بحث الفرد إلى تدريسه، أم أن التدريس في القسم الذي ينتمي له هذا الفرد يتأثر بالبحث الذي يجري داخل قسمه؟ أما الأقل وضوحاً من هذا فاحتمالات أن يكون هذا الفرد مستنداً إلى بحث أجري في مكان آخر أو أن قسمه ربما يدار بطريقة تدفع وتحفز أعضاءه أن يجعلوا تدريسهم في سياق الأبحاث التي يقوم بها الباحثون في أماكن مختلفة من العالم. أما ما يكاد يغيب من إحياءات مصطلح «علاقات» فهو افتراض أن كل ألوان العلاقات - إيجابية ومحايدة ومخالفة - قد توجد في آن واحد، ليس في مؤسسة واحدة فحسب؛ بل في قسم واحد.

وعلى هذا، فإن مصطلح «علاقات» نفسه ليس محايداً؛ فهو يستحضر إحياءات لتحفيز أشياء أو استبعاد أشياء؛ بل ربما حظر أشياء. وليس هذا من قبيل التزيد؛ فهذا الأمر تتوقف عليه موضوعات أساسية تتعلق برسم السياسات وتخصيص الموارد. فالبون شاسع بين أن أقوم أنا بوصفي معلماً جامعياً بإجراء بحث وربطه على نحو وثيق ومثمر بتدريسي، وبين أن يستند تدريسي إلى بحث قام به آخرون في أنحاء متفرقة من العالم. فإذا لم نلتزم الحذر، فقد يؤدي الخوض في مسألة «العلاقات» بين البحث والتدريس إلى فتح خيارات سياسية؛ ولكنه قد يفلق أخرى.

إن هذا هو هدف هذا الكتاب: البحث في العلاقات بين البحث والتدريس بطريقة تتسم بقدر معقول من الحياد، وعلى هذا الأساس نحدد إمكانية رؤية علاقات جديدة، واحتمالات جديدة.

## الأشكال والمساحات

يبين الجامعات تنوع كبير لا يقتصر على اختلاف رسالاتها وسماتها الداخلية؛ فالجامعات مؤسسات عالية الديناميكية. فهي تتحرك وتغير أشكالها؛ كأن تتغير قاعدة تخصصاتها مثلاً، أو أن يأخذ شكل تداخلها مع المجتمع صيغاً أعم أو أن تتعدل أولوياتها، ومعها يحدث تحول كبير في عملية التوازن بين أنشطتها. ويمكن أن نقول: إن للجامعة بنية معمارية تتخذ فيها أنشطتها أشكالاً وتكوّن صيغاً، وهذه الأشكال والصيغ في حالة تغير دائم.

ولمسألة المساحة ارتباط بهذا؛ فإذا عدّنا الأنشطة الرئيسة للجامعة - البحث والتعليم والإدارة - تتخذ أشكالاً كثيرة وتكوّن صيغاً؛ فإن مسألة المساحة تفرض احتمالات متنوعة. فيمكن القول: إن تاريخ الجامعة هو تاريخ خلق مساحة تلو الأخرى؛ فمع الزمن أضيف للتعليم الدرس العلمي المنهجي، ثم البحث والإدارة وأنشطة التواصل مع خدمة المجتمع، والإدارة التنفيذية واستغلال المعرفة وتطبيقها، وكذلك، وضع جدول أعمال «للمشاركة والدمج» وهو أحدث الأنشطة.

وكان الجامعة في حالة توسع دائم؛ فالإمكانية قائمة دائماً لإيجاد مساحة للأنشطة (الأجندات) والخطابات الجديدة. ولكن مسألة الاحتمالات كذلك تفرض نفسها؛ فمن ناحية هناك خوف أن يأتي وقت تتكدر فيه الأنشطة وتتزاحم حتى تتخمد الجامعة، برغم محاولات مكتب إدارة المنشآت الجامعية الجاهدة إيجاد أماكن لكل ما يستجد داخل الجامعة من أنشطة؛ فثمة فرص لالتقاط الأنفاس أمام الجامعة؛ حيث يشعر كل من أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية والطلاب أنفسهم بالضغط، فمهما شعروا جميعاً بانسداد جميع المنافذ؛ بسبب ضغط المهام العاجلة، فثمة احتمال بوجود متنفس.

إن الصورة المجازية الأساسية (أو ما يمكن أن نسميها) أداة تطوير النقاش، التي يستند إليها هذا الكتاب ويستمد قوته منها، هي مجاز الأشكال والمساحات، فإذا تصورنا

أن البحث والتدريس يشغلان مساحات في الجامعة، أمكننا أن نطرح أسئلة من النوع الآتي: ما المساحات التي تشغلها هذه الأنشطة؟ وما أشكالها؟ وما علاقة كل مساحة منها بالأخرى؟ وما تصميمها العام؟ وهل تتوافر مساحات لأنشطة أخرى؟ وهل المساحات مفتوحة حقاً، أم أنها عملياً مغلقة بصورة ما (بسبب الأيديولوجيات التي تمثلها أو ما تطلبه من موارد لشكل تلك المساحات)؟ وهل العاملون في هذه المساحات يشعرون بأنهم يملكونها بدرجة ما؟ وهل يمكن فتح مساحات جديدة داخل هذه الأنشطة نفسها؟

للمساحة على الأقل ثلاثة أبعاد؛ ولتأمل هذه الحقيقة لا بد من طرح المزيد من الأسئلة: هل يتم حجب بعض الأنشطة والخطابات؛ بحيث تختفي عن النظر، أو تهتمش بحيث تفقد فاعليتها؟ وهل يطفى البحث على التدريس إلى درجة أن يخنق البحث التدريس أم أنه يوسعه؟ وهل يمكن إعادة صياغة النشاط التعليمي؟ هل البحث نفسه مصمم تصميمياً لا يتسم بالمرونة؟ وهل يمكن أن يتيح التخصص إمكانية مساحة جديدة، يتخذ فيها الدرس العلمي نفسه صوراً جديدة ومن ثم يسلط ضوءاً جديداً على مناطق مهجورة في الحياة الأكاديمية؟

إن طرح مثل هذه الأسئلة من شأنه أن يستدعي توصيفاً فورياً؛ ذلك لأن صورة المساحات والأشكال يمكن أن تسلط ضوءاً أكبر على مجمل أنشطة أي جامعة وعلاقاتها بالمجتمع الأكبر. وعندها ستضيق ملامح بعض الأشكال غير المميزة، والمتنازع عليها أصلاً داخل الجامعة، مع تحول نظرنا إلى الحدود بين الجامعة والمجتمع الذي يستضيفها، وهي حدود، على الأرجح، في حالة ذوبان سريع. وهنا يلجأ بالتأكيد إلى مصطلح بيتر سكوت «التعدي»: الذي يعني أن المجتمع الأكبر يتعدى، إن صح القول، على المساحة التي كانت خالصة للجامعة. ولكن السير ليس في اتجاه واحد: فنشاط الجامعة في المجتمع يزيد، ويمكن القول: إنها تتعدى على المجتمع. وربما كانت فكرة «التعدي» سلبية، لذلك نقترح مصطلحي "التأثير المتبادل" و"المشاركة" بديلين أكثر حيادية أو ربما أكثر إيجابية.

سيعالج الكتاب طرفاً من هذه القضية الكبرى؛ لكننا لن نصل إلى فهم أشكال الجامعة المعاصرة وأنماطها (الداخلية) حتى ننظر في ذلك السياق المجتمعي، بل

السياق السياسي الأوسع. وإذا أردنا أن نبحث عن فرص لمساحات جديدة يمكن أن تظهر في الجامعة أو تدخل إليها، فعلينا التفكير في أي قوى مؤثرة ربما تعمل على تشويه الجامعة بطريقة أو بأخرى. ولا جدال في أن فكرة «التشويه» مشحونة قيمياً؛ فهي لا توحى بمجرد حدوث تغير في الشكل بل تقول: إن هذا التغير يدمر أو يفسد الجامعة كلها. وهناك من المشاركين في الكتاب - أبرزهم بيترز وأولسن من جانب ونايدو من جانب - من يحاول تبرير هذا الادعاء. وكان طرحهم مفاده أن القوى «الليبرالية الجديدة» التي تواجه الجامعة تشوه نشاطها الجوهريين - التدريس والبحث - وما بينهما من علاقات.

من السهل جداً في سياق قوى اقتصادية اجتماعية كبيرة، بل كوكبية لها أثرها على الجامعة، أن نتصور الجامعة وقد أصابها الخراب (Readings 1996). وتوحي النبوة العامة للمشاركات هنا وتوجهها، بأن مثل هذا التأويل يفتقر إلى النضج، وأنه برغم التحديات الكبيرة التي تواجه الجامعة، يمكن - بقدر من الخيال والجهد - إدخال مساحات جديدة إما لإعادة بناء الأنشطة القائمة أو علاقاتها المشتركة أو بغرض فتح الباب لأنشطة جديدة. هذه الإمكانيات الإبداعية تعني وجود احتمالات إبراز محاسن الجامعة، وإحساسها بذاتها كمؤسسة متماسكة؛ وذلك بغض النظر عن شكل النظام ومؤسساته المفردة. في الجامعة مساحات كثيرة لأنواع كثيرة من الأنشطة، ولبعض هذه المساحات وجودها المستقل ولكنها كذلك لها علاقاتها المتداخلة الجديرة بالاهتمام؛ بل إن هناك ضوءاً يلمع في هذه المساحات فيضيئها؛ فتظهر في صور جديدة.

### ربط البحث بالتدريس

إن قضية هذا الكتاب الرئيسة هي «علاقات البحث بالتدريس»، ولكن هذا الأمر، كما سنرى، لا يمكن دراسته دراسة جادة دون التعرض لمدى واسع من القضايا المرتبطة بهذين الموضوعين، منها ما ذكرناه ومنها ما سيأتي ذكره. وعلى سبيل المثال، يعرض في أكثر من فصلٍ من هذا الكتاب موضوع البحث التخصصي، وهل يتخذ في سياق البحث الشكل نفسه الذي يتخذه في سياق التدريس؟ وهل يمكن أن يمثل جسراً بين البحث والتدريس؛ أي هل يمكن ربط النشاطين بهذه الطريقة؟ مثال آخر، يبحث الكتاب فيما

يتعلق بالدرس العلمي: هل يمكن أن يؤخذ الدرس العلمي بجدية في الجامعة المعاصرة، أم تلفظه خطاباتها وأيديولوجياتها المعاصرة؟

ويبقى واقع الحال أن شكل الجامعة يتغير - مع إفساح المساحات لإضافة أنشطة وخطابات جديدة (لا سيما في مناخ الليبرالية الجديدة، تلك الخطابات التي ترتبط بالأسواق وإدراج الدخل)، لكن يظل البحث والتدريس هما النشاطين السائدين في الجامعة. ولا يمثل كل من البحث والتعليم منظومتين كبيرتين من الأنشطة الجامعية فحسب؛ وهذا يفرض قضايا ترتبط بعلاقاتهما، بل إن حجمهما الكبير يجعل لهما تأثيراً ملحوظاً في غيرهما من المصادر الممكنة للطاقة والتنمية. فإن الفرص المتاحة لما يسمى بأنشطة المسار الثالث (أو إدراج الدخل) توزن جزئياً على أساس إمكاناتها البحثية أو احتمالات تحويلها إلى مواقف تعليمية.

وهكذا فإن الأشكال الكبرى في مجمل المساحة التي تسمى الجامعة يشغلها التدريس والبحث، وعند التفكير في احتمالات إعادة تشكيل الجامعة، يكون من الصواب أن نركز اهتمامنا على هذين المجالين، فهل ثمة مساحة بينهما؟ وهل يبتعدان عن بعضهما؟ وهل تختلف علاقتهما البينية كلياً في بعض أجزاء الجامعة (إلى درجة أن الأجنحة المختلفة في الجامعة تكاد تمثل جامعات مختلفة؟) فإذا وجدت علاقات مختلفة بين البحث والتدريس، فكيف نفهم الأسس التنظيمية الحاكمة لهذه العلاقات؟ هل الملامح التنظيمية الرئيسة التي ترتبط بالتخصصات أم بهيئة التدريس؟ وإن كانت الأخيرة (هيئة التدريس) فكيف نفسر ذلك؟ هل يختار أفراد الهيئة اتجاهات مختلفة تتسق مع ما يولونه من أهمية لنشاطهم التعليمي أو البحثي، أم أن هناك قوى أخرى مؤثرة؟ وعلى سبيل المثال، هل ثمة إستراتيجية إدارية تفرق بين الأعضاء، فتميز منهم «الناشط بحثياً» أم أن بعض الميادين الأكاديمية - كبعض المجالات المهنية الحديثة - أقرب إلى الطبيعة العملية ولا تزال في مراحلها الأولى لتأسيس قاعدة بحثية؟

من هنا يتضح أن رؤى العلاقات المتداخلة بين التدريس والبحث يمكن أن يصنف في مستويات مختلفة. ويمكن أن ننظر إلى التنظيمات الكبرى للمنشأة الجامعية، وأن ننظر

إلى الفراغات التي تتخلل هذه التنظيمات، فربما تبرز هذه النظرات المسحية أنماطاً مختلفة اختلافاً واضحاً. إذ قد تظهر دراسة «كلية» أن البحث والتدريس داخل الجامعة نفسها لهما أنماط متباينة من مكان لآخر في هذه المؤسسة الواحدة، ويمكن أن نجد صوراً متعارضة بدلاً من أن نجد توازناً بين نشاطي البحث والتدريس داخل الجامعة الواحدة، ونظراً لارتباط أعضاء هيئة التدريس الشديد بالتخصصات المهنية والمواقع العملية، ربما وجدنا أن أعضاء هيئة التدريس الذين يوجهون طاقاتهم إلى التدريس يمثلون أقلية واضحة، بينما ترتبط نسبة كبيرة منهم - بدرجات متفاوتة - بنشاطي البحث والتدريس معاً، في حين يسمح لنسبة منهم (قد تكون كبيرة)، ولأسباب عديدة، أن يكرسوا نشاطهم للبحث وحده. وقد يوجد آخرون في المؤسسة نفسها لهم حياة أكاديمية مختلفة، حيث يمثل الارتباط بالأنشطة المهنية الخالصة جزءاً كبيراً ومهماً من سجلاتهم؛ بل إن هذا المدى البعيد من العلاقات المتعارضة قد يوجد داخل القسم الواحد.

وبعيداً عن عملية التوزيع، قد تبرز أسئلة عن العلاقات بين التدريس والبحث. ف فيما يخص الأعضاء المرتبطين بالتدريس والبحث في مثالنا الافتراضي؛ نتوقع وجود علاقات وثيقة وإيجابية بين هذين النشاطين لديهم (برغم أن تحديد ما إذا كان بحثهم يوجه تدريسهم أو أنه يثريه فحسب هو مسألة تحتاج إلى دراسة «انظر الفصل الذي كتبه ميك هيلي في كتابنا هذا»). أما بالنسبة للأعضاء المرتبطين بالتدريس فقط، فالأرجح أن يكون ارتباط تدريسهم بالبحث ارتباطاً غير مباشر في أحسن الأحوال. وأما المرتبطون بالبحث فقط فلا حاجة مطلقاً للسؤال عن العلاقة بين البحث والتدريس لديهم.

ولكن ثمة أسئلة أخرى تُطرح حول اتجاه العلاقات بين البحث والتدريس في جامعتنا المفترضة: هل إستراتيجية البحث فيها وإستراتيجية التعلم والتدريس وإستراتيجية الموارد البشرية تعمل كلها في تناغم أم تضارب؟ فإذا قال نائب رئيس الجامعة وغيره من أعضاء الفريق الأعلى بوجود علاقة وثيقة (وضمناً إيجابية) بين البحث والتدريس، فهل تعمل إستراتيجيات الجامعات فعلاً على وضع البحث والتدريس في مواجهة أحدهما الآخر؟ وهل معايير الألقاب الجامعية تقوم على الأداء البحثي وحده؟ وهل الأعضاء الذين

يكرسون أكبر جهودهم للتدريس يهتمشون في ثقافة الجامعة؟ وهل يتم تشجيع الناشطين بحثياً من الأعضاء على «استنقاذ» أنفسهم من التدريس؟

وإذا عدنا إلى مجاز المساحة، يمكن اعتبار البحث والتدريس بمنزلة الصفائح التكتونية(\*) في مجمل الفضاء الذي يمثل الجامعة. وبهذا الوصف فهي أنشطة لا تستقر مطلقاً، لكنها قد تتباعد عن بعضها على الأقل فيما يخص نسبة كبيرة من هيئة تدريس الجامعة؛ وربما تتقارب بل تتداخل. ونتوقع أن هذين النوعين من الحركة يمكن مشاهدتهما في المؤسسة نفسها. فبعض الأقسام، أو بعض المسارات الدراسية، قد تؤثر عليها قوى وسياسات تجعل العلاقات بين البحث والتدريس في حالة تباعد، وأقسام أخرى يتقارب فيها المجالان ويتراقبان على نحو نشط. ونكرر أن هذه الحركات المتناقضة يمكن مشاهدتها داخل القسم الواحد.

### إعادة تشكيل الجامعة

يمكننا أن نعدّ البحث والتدريس حوارات. ولا شك في أن شكل هذه الحوارات يتنوع تنوعاً كبيراً، حتى بعد أن نجعل البحث في جانب والتدريس في جانب آخر. فالحوارات التي تدور بين المؤرخين لا تتطابق مع الحوارات التي تدور بين علماء الطبيعة. والمعتاد أن المشاركين في حوارات العلوم الطبيعية دائماً يزيدون عدداً عن المشاركين في العلوم الإنسانية (كما ينعكس على عدد الأسماء التي توضع على أوراق الأبحاث المنفردة في المجلات الأكاديمية). فإذا اعتبرنا الحوارات العلمية المتخصصة مساحات؛ فإنها توصف بالرحابة أو الضيق حسب درجة قبولها للتوسع وتعدد الأصوات.

يفتح عدد من المشاركين في هذا الكتاب إمكانية تحول التعليم العالي من سلعة إلى خبرة يصوغ الطلاب أنفسهم جزءاً كبيراً منها، فالجامعة ليست مجرد مؤسسة بل مجتمع. وفي كلتا الحالتين - أي سواء اعتبرنا التدريس خبرة شخصية جداً أو جزءاً من خبرة جمعية - فيفترض وجود نوع من الفضاء المفتوح.

(\*) الصفائح التكتونية tectonics هي صفائح تكون بينها وبين القشرة الأرضية نقاط التقاء تحدث فيها عمليات باطنية نشطة. ويمكن أن يحدث تصادم واحتكاك بين هذه الصفائح. والعمليات التكتونية هي التي تغير شكل قشرة الأرض فتشكل القارات والجبال... إلخ. (المعرب)

لدى جامعات كثيرة «مجلس شيوخ»، ولكن فكرة مجلس الشيوخ رومانية الأصل، وهذه الملحوظة تفتح الباب للسؤال الآتي: هل الجامعات تشبه مجالس الشيوخ إلى درجة أكبر من اللازم؟ فحينما تحتد الأمور، تكون أمور مجالس الشيوخ منظمة نسبياً؛ إذ تقوم قواعدها على أن يتحدث أعضاؤها كل في دوره، وعلى استخدام المناورات البلاغية، وهناك حدود معروفة لما يمكن أن يقال. إننا في مجتمع الإنترنت في القرن الحادي والعشرين، وربما ينبغي علينا التخلي عن نموذج مجلس الشيوخ الذي كان يعد مثلاً للمساحة الحوارية ونستبدل به فكرة سابقة عليه وهي «الأجورا» اليونانية أو الساحة العامة. فربما تقدم لنا الساحة العامة أفكاراً حول أنشطة التدريس والبحث بوصفها مساحات جدل وحوار مفتوحة نسبياً، ومن ثم تتيح علاقات جديدة بينها. وربما صارت العلاقة بين هذه المساحات علاقة توتر مثمر. ويمكننا أن نفضّل بعض الشيء في هذه الأفكار، ونجعلها أقل تجريداً من خلال وضع تصور فكري للمشروع الذي يمثله هذا الكتاب؛ فإن نظرة عامة على فصول الكتاب تجعلنا نقول: إنه يمثل استكشافاً لثلاثة أنواع من المساحات في الجامعة.

### المساحة المنهجية والتعليمية

وهذه ليست مساحة واحدة؛ بل مساحات مختلفة ولكن يجوز أن نضعها معاً؛ ففي المساحة التعليمية، هناك فقط قضيتان رئيستان يمكن إيضاحهما بالتساؤل التالي: ما المساحة المتوافرة لكل من المدرسين، وفرق المسارات الدراسية التي تتيح لهم تجريب طرق تعليمية جديدة، مع أنواع بديلة من العلاقات المعرفية؟ وفيما يخص هذه الطرق التعليمية، ما المساحات المخصصة للطلاب التي تسمح لهم بالسعي نحو استكشاف ذواتهم وتحقيقها؟ أما في مساحة المناهج، فليس هناك سوى سؤال رئيس واحد: ما المساحة المتاحة لفرق المسارات الدراسية أنفسهم التي تسمح لهم باستحداث أنواع جديدة من المسارات الدراسية متحررة من القيود الأيديولوجية والمنطقية (أي لا تملئها أفكار مجمدة عن «المهارات» أو «المخرجات»)؟ ويمكن وضع هاتين المساحتين - التعليمية والمنهجية - معاً؛ لأن تحققهما في الأغلب لا يتم إلا معاً. ففي نهاية الأمر، لا يمكن تنفيذ المناهج الجريئة إلا بطرق تعليمية جريئة مثلها، كما أن الطرق التعليمية الإبداعية تؤدي إلى تطوير في المناهج.

## مساحة الدرس العلمي

ويقصد بها المساحة المتاحة لأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ ليتابعوا اهتماماتهم البحثية بما يحدده من طرق. ويشير فصلان في الجزء الأول إلى تشوهات أحدثها اختبار تقييم البحث في أمور البحث ذاته، فأدوات التقييم ليست محايدة الأثر، مهما كانت نواياها. وعلى العموم، فكلما وجدت الجامعات نفسها جزءاً من مشروع في إطار الليبرالية الجديدة (أي هدفها الخدمات العامة، بوجه عام) انكشفت المساحة المتاحة للبحث غير المقيد؛ ذلك أن المعرفة مشروطة بإظهار نتائج ملموسة، وجلب عائد على الاستثمار. ومن المؤكد أن العائد على الاستثمار قد يكون غير مباشر - أي أن أثره يعود على المجتمع الأكبر - وربما يكون له مردود تخصصي يتمثل في إضافة مخرجات إلى الكتابات الأكاديمية. ففي هذا السياق، يمكن القول: إن الفضاء البحثي المتخصص ينمو مع إتاحة المزيد من الفرص لظهور أنواع جديدة من المعرفة (ما يسمى بالنمط المعرفي الثاني) ولكن ثمة أسئلة تطرح، أو ينبغي أن تطرح، حول مدى تقيد هذه المساحة البحثية بالمصالح المحلية والعائد المادي، حتى لو قيل: إن هذه المساحة تتسع من الناحية الشكلية.

## المساحة الفكرية والحوارية

وأقصد بها تلك المساحة المتاحة للمجتمع الأكاديمي ليسهم في الخطاب الاجتماعي والمجال العام الأوسع. وتختلف المجتمعات في نظرتها لقيمة الحياة الفكرية، بل إن هذه النظرة ربما تختلف داخل المجتمع الواحد. ولكن الأكاديميين قد يضعون أنفسهم ضمن صيغ ضيقة ربما تضي على أبحاثهم واهتماماتهم العلمية الآنية قيمة مغالى فيها، ومن ثم يخفقون في الاستفادة من المساحة المتاحة لهم.

ومن خلال التفكير في هذه المساحات، بوصفها مكونات رئيسة لمجمل المساحات التي تكون الجامعة، أي المساحات التعليمية/المنهجية، ومساحات الدرس العلمي، الفكرية/الحوارية، يمكن أن نرى المناظرة حول العلاقات بين التدريس والبحث على نحو يختلف عن المعتاد. ذلك أن هذه المناظرة عادة ما تجري في نطاقات ضيقة. فهي،

أولاً، تميل إلى التركيز على الأنشطة الأكاديمية، وكأنها محمية خاصة بهم. ثانياً: من البدهي أن تكون العلاقات بين التدريس والبحث موضوعاً يحتاج إلى استكشاف لكن هذه العلاقات غالباً ما تصاغ كما لو أن الجامعة ليس بها سواهما. إن الجامعة شبكة متداخلة من المساحات الكبيرة بينها علاقات ديناميكية، ويمكن لبعض المساحات أن تتحسر، ولغيرها أن تتسع. ويتيح لنا هذا الفهم إمكانات إبداعية يقيدتها الجدول الدائر حالياً حول العلاقات بين البحث والتدريس.

وهكذا ينبغي أن يُعدّ هذا الكتاب محاولة لفتح آفاق الجامعة المعاصرة؛ إذ يبين أن بعض الضغوط تغلق المساحات التي تمثل الجامعة؛ ولكننا لو سمحنا لخيالنا بالتحليق إلى آفاق أوسع، يمكننا فتح مساحات جديدة، وعلاقات جديدة؛ فبرغم كل شيء يمكن إعادة تشكيل الجامعة.

## 8